الفصل الحادي عشر

الحرب في القرن الحادي والعشرين

نهاية الإستراتيجيات

يوصف التهديد باستعمال القوة في القرن الواحد والعشرين بأنه قد اجتاح معظم الدول في العالم، وإن كان بأشكال مختلفة نسبياً. لكن التهديد - بالنسبة للبعض والبعض الآخر - كان يعتبر أمراً فريداً لفترة مضت من تاريخ العالم.

ومن جهة أخرى، ستظل الدبلوماسية قائمة أيضاً كواقع من قبل بعض الدول من أجل تحقيق أهدافها السياسية وبالنسبة للبعض الآخر فإن التهديد سيشكل أداة مهمة لتشكيل البيئة الإستراتيجية، ومنع الهجوم المسلح وتغيير تصرفات العدو.

اعتُبر التهديد باستخدام القوة دائماً كميكانيكية تشكيل مهمة اعتبرت جزءاً مهماً من الإستراتيجية الكبرى، بعض الدول استخدمت القوة لإجبار الآخرين على الخضوع لقوانينها والتعاون، وأحياناً حتى التمنع عن أشكال معينة من السلوكيات.

لقد استخدموها لمد تأثيرهم واستيلائهم على المصادر والعمالة ليفرضوا إيديولوجيتهم المفضلة أو طرقهم في الحكم، وذلك لمنع منافسيهم ومعاقبة خارقي القوانين الدولية أو الاتفاقات المحلية.

ولذلك، فقد استخدمت القوة العسكرية أيضاً لفرض الاحترام وللتحذير ولضمان مصداقية الضغط الدبلوماسي.

وهكذا، ستستمر إستراتيجيات الدفاع لبعض الدول في ضم مكونات الردع كاستجابة ما للدول.

في حين سيكون الإقناع الحقيقي للأعداء العسكريين المحتملين من إظهار العداء والمحافظة على قابلية التحكم في حال فشل الردع.

وبشكل واضح، فإن الردع النووي مازال يحظى بدور هام على مستوى المنافسة بين الدول. والدليل على مثل هذا كثير، فالاستقرار النسبي في العلاقات بين الهند

obeikandl.com

وباكستان، وحيث أن كلاهما أصبح قادراً على الصعيد النووي، وكذلك الجهود السرية لدول أخرى مثل إيران وكوريا من أجل الحصول على أسلحة نووية كوسائل لتوليد المنع العام ضد إسرائيل والولايات المتحدة بالنسبة لإيران والولايات المتحدة، اليابان وكوريا الجنوبية بالنسبة لكوريا الشمالية.

ولذلك، فإن الردع التقليدي القومي - على الأرجح - سيستمر في المساهمة في التحذير فيما بين الدول القومية.

من ناحية أخرى، ستستمر الإستراتيجيات العسكرية أيضاً في زمن الحرب أيضاً، وسوف يستمر التبليغ عنها من خلال المبادئ التنفيذية الأساسية والمدروسة زمنياً للقتال المسلح والتي مورست منذ أيام القادة العظام مثل "صن تزو" و" ثيوسيدس".

وبغض النظر عن الكيفية التي قررت من خلالها الجهات الفاعلة في الدول وأشباه الدول نهج حاجتها للأمن في القرن الواحد والعشرين، فقد كان من الضروري - على إستراتيجييهم - أن يستوعبوا بشكل واضح ما هم يتمنون تحقيقه بكل تأكيد، وهم يعرفون ما يعنونه بكلمة "فوز" وإقامة دولتهم المرغوبة التي يجب أن تستكمل بالوسائل والطرق المشتركة. في حين سيظل الدفاع وقادة القوات بحاجة إلى معلومات استخباراتية جيدة وفهم ممتاز للبيئة المادية التي يعملون فيها، والوعي حول ردود الخصم المحتملة، وتقدير معلوم لكل من العدو ومراكز الثقل الخاصة به.

ولذلك، فعندما يصيغون خططهم سوف يظلون بحاجة إلى تقدير الفرص الناتجة عن المفاجأة والسرعة والدمار، ملاحظين أن خصائص تلك الأواخر قد تغيرت في العقود الأخيرة.

كما يجب أن يقدروا أهمية تحقيق التوازن الصحيح بين المناورة واستخدام القوة، ومن خلال دعم العمليات اللوجستية بالإجراءات السليمة. سيكون عليهم أن يعدوا العدة، كما فعل أسلافهم، لفترة أطول مما كان متوقعاً، لتغييرات مهمة في المهمة، والرد غير المتناسب. وقبل كل شيء، لابد لهم من دقة التقدير الإستراتيجي للآثار الواضحة، عن ديناميكيات الحرب.

سيكون تحت تصرف القادة من الدول المتطورة مجموعة من البرامج والتقنيات التي تسهل المناورة وتطبيق القوة. وقد تطورت المنصات الفضائية والجوية لتوفير درجة غير مسبوقة من الوضوح، والتنقل، والسرعة والمفاجأة، في حين أن غيرها من التطورات التكنولوجية سهلت على نحو أفضل وأكثر شمولاً للمراقبة، وتحسين القيادة والسيطرة، وعلى وجه الدقة إيصال الذخائر، وزيادة قوة الحماية.

يضفي هذا النوع من القدرات على أصحابها ميزة كبيرة في الحروب التقليدية ضد جيوش من الدول الأقل، وكان لابد من الإشارة إلى أن التكنولوجيا ليست كافية في حد ذاتها.

وحيث أن معظم الدول المتقدمة تكنولوجياً وواحدة من أكثر الدول الراغبة في المشاركة في حروب طويلة ومكثفة والولايات المتحدة كانت في طليعة التطوير المذهبي.

قام واضعو نظريات الجيش الأمريكي بصياغة المفاهيم الإستراتيجية التي تستغل قدرات جديدة وتجنب الحاجة إلى استنزاف مكلف بالتركيز على نطاقات مستمرة وواسعة لقوات العدو على مراكز الثقل، ومن خلال اتباع إستراتيجية الآثار عبر المعرفة والتفوق، وارتفاع وتيرة التنفيذية، ودقة الاستهداف.

يعتقد الكثير من صفوف القوات المسلحة الأمريكية وبعض زملائهم في الخارج والمحللين، أن الشلل الإستراتيجي وآثار العمليات القائمة ترتكز على تقديم نموذج فكري للعمليات المقبلة.

ولكنّ أياً من البيئات الدولية، وبلا شروط في ساحة المعركة ستبقى دون تغيير في القرن الحادي والعشرين، كما لاحظ الخبير الإستراتيجي "كولين جراي" عندما وجدنا الجواب: "غيّروا السؤال".

تعود العديد من التحولات الحاسمة التي تم تجاهلها من قبل معظم منظري الإستراتيجية والمحللين جزئياً إلى أنّ شأنهم شأن الآخرين، قد تم استبدالها بتحول آخر أكثر إثارة في استخدام القوة.

الحرب على الإرهاب:

كانت هجمات الحادي عشر من أيلول على نيويورك وواشنطن في عام 2001، فيما يبدو، تؤكد مخاوف المحللين الذين أشاروا إلى مواطن الضعف التقليدية للردع النووي والمؤيدة لطرح نظام دفاع الصواريخ الباليستية.

فهناك دول من غير الدول الصغيرة والجماعات لا يمكن ثنيها أو منعها من العمل ضد الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر لهذه المسألة، من خلال المواقف أو النظم التي لا تستطيع الكشف عن مكان وجودها أو وقف التكنولوجيا المنخفضة. وحيث يبدو أن الردع التقليدي - الأسلحة النووية والقوات التقليدية القوية - غير صالح للاستعمال ضد أهداف صغيرة عابرة.

وعلاوة على ذلك، وكما ذُكر سابقاً فيما يتعلق بالتدمير المتبادل المؤكد، فإذا كان مفهوم الردع هو العمل، فإنه يجب أن يكون للأطراف تعريف مشترك للعقلانية.

وبحكم التعريف، للفرد، والردع، فإن الموت كوسيلة استشهادية هي وسيلة غير قابلة للتصعيب.

كانت أحداث أيلول تمثل بلوغ ذروة الردع، على الأقل كما كانت عليه قبل أكثر من نصف قرن.

على الرغم من امتلاكها لأقوى جيش وقوات البحرية والقوات الجوية ومشاة البحرية وقوات الفضاء في تاريخ الوجود الإنساني، كانت الولايات المتحدة عاجزة عن ردع أو منع عشرين فرداً من المعارضين، والذين قاموا بهجمات على العاصمة ومعظم المدن الرسمية وفي وضح النهار.

كانت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة قد اقترحت أيضاً أن تصورات التهديد كانت في غير محلها. فالولايات المتحدة تعرضت لهجوم، وليس من قوة منافسة، ولكن عبر مجموعة وطنية من المتطرفين الذين استرشدوا بأسامة بن لادن، الثري السعودي الذي يختبئ في الدولة الفاشلة في أفغانستان.

كان المحلّلون والمسؤولون قد أعربوا عن قلقهم من أن القوة العسكرية التقليدية

للولايات المتحدة ذات أكثرية ساحقة من شأنها إجبار الآخرين على اللجوء إلى الحرب غير المتكافئة، ولكنها كانت مفرطة في التركيز على التهديدات التي يشكلها انتشار تكنولوجيا الصواريخ الباليستية والنووية والبيولوجية والكيميائية واحتمال هجمات قراصنة الكمبيوتر على القيادة العسكرية والمدنية، والمراقبة، ونظم الاتصالات.

لقد سبق للإرهابيين أن هاجموا القوات الأمريكية في الخارج في عدة مواقع في الولايات المتحدة، ولكن للضرر ومستويات الخسائر أثر نفسي ولم يبد أن إدارة الرئيس جورج بوش الجديدة في مطلع عام 2001 أنها قادرة على تبرير القلق الكبير.

كان رد الإدارة الأمريكية على أحداث أيلول قد صدم العالم، وذلك للتحول الكبير في البيئة الإستراتيجية العالمية، وتبعاً لتحول جذري في الإستراتيجية الأميركية.

قررت الولايات المتحدة - على إثر أحداث أيلول - أنها ستفتح جبهة الحرب على الإرهاب، وقد احتفظت بحق التصرف على النحو الذي تراه ملائماً للقضاء على خطر الإرهاب.

ليس للدول الأخرى سوى خيار واحد: أن تتعاون، أو أنها سوف ينظر إليها على أنها من الخصوم.

يبدو للعديد من الدول أن عهداً جديداً قد وصل إلى قوى الإرهاب والتي تشكل أخطر تهديد لاستقرار وأمن الدول، والتي كانت في الولايات المتحدة الجديدة لتحدد مدى انتشار وتُملي طبيعة الحرب. ولكن كلاً من هذه الافتراضات يبقى موضع شك. يمكن للهجمات الإرهابية الخطرة الدولية المؤقتة أن تتسبب في تعطيل الاقتصاد والخدمات، ولكن بالنسبة للحكومات الغربية، فإن الشاغل الأساسي هو أن الإرهاب يزيد من انعدام الأمن للمدنيين، والذي يعتبر حماية الدولة من أهم وظائفها وحتى الهجمات ضد المواقع الخطرة، مثل محطات الطاقة النووية، ويخشى أكثر من التأثير المحتمل على نفسية السكان لأكثر من الأضرار المادية التي قد تتسبب فيه.

oberkanal.com

ولذلك، فإن الحكومات غير القادرة على تأمين سكانها من الإرهاب، قد تكون عرضة لضغوط شعبية لاستبدالها.

ولكن بالمقابل، فإن الإرهاب من شأنه أن يؤدي إلى تحديد أقوى مع الدول والحكومات، وسوف يسمح لها بقدرة أكبر على معاقبة المتعاطفين وذلك للحد من أنشطتها المحلية. إلا أنها تعاني من الإرهاب على محمل الجدّ عندما يتم استخدام أسلوب روتيني كتعبير عن الإرادة الشعبية للقمع، وحيث يكون من أعراض أعمق مشكلة سياسية.

وعندئذ فقط، لن تشكل تهديداً للسلامة الضعيفة، للدول المتطورة. في الوقت الذي يمكن لاستخدام الإرهاب أن يقوِّض الدول الضعيفة كما سبق وأن حدث في أجزاء من إفريقيا.

مكافحة الإرهاب ومدى فائدة القوة:

هناك حد لفائدة القوة الدولية في التعامل مع الإرهاب. ولكن في أفغانستان فقط، كان من الممكن تجاوز السيادة الوطنية والتدخل في اللجوء لإيجاد وتدمير جماعة إرهابية في الفترة الوقعة بين عامي 2001 و2002.

لكن نظام "طالبان" في أفغانستان لم يعترف بذلك، واعتبر التدخل الغربي انتهاكاً لحرمة البلاد واحتلال مباشر وجب محاربته والجهاد لهزيمته، رافضاً كل أنواع موافقات المجتمع الدولي سواء المشروعة منها أو تلك القادرة على ممارسة السيادة الحقيقية.

وهكذا، فإن حركة "طالبان" ترأّست ما كان أساساً دولة فاشلة، ولذلك، لم تكن تحظى بشعبية واضحة لدى عدد كبير من السكان نظراً لشدة قسوتها، وكانت موضع جدال عسكري في أكثر من قطاع واسع من البلاد.

ونظراً لتلك الظروف، فقد كان التدخل يعتبر مشروعاً، وكان من السهل نسبياً تحقيقه.

ولكن - حتى في هذه البيئة السياسية الصغيرة - فقد بات من الصعب تحديد مكان الأهداف الإرهابية بغية تدميرها. ليس من الصعب العثور على الإرهابيين الذين

obeikandi.com

يعملون ضمن مجموعات صغيرة، حيث يتم تمييزها عن بقية السكان لكونهم لا يركنون في مكان واحد، بل يتنقلون بشكل دائم.

وفي أفغانستان، فإن أولئك الذين لم يقفوا إلى جانب حركة "طالبان" تمكنوا من الهرب والاختفاء بين المتعاطفين معهم في المناطق التي يتعذر الوصول إليها على جانبي الحدود الأفغانية الباكستانية.

لم تكن المحاولات لاستهداف مخابئ المشتبه فيهم من الجو ناجحة بشكل ملحوظ. فالمراقبة الجوية لا يمكنها التفريق بدقة بين الإرهابيين والأبرياء، في حين تعتبر الاستخبارات البشرية في كثير من الأحيان مشكلة، إما لأنها مؤرخة أو لأن مصادرها غير موثوقة.

وهناك عدد لا بأس به من الإرهابيين قد تم القبض عليهم منذ عام 2001، وذلك بسبب جمع المعلومات الاستخباراتية الدقيقة، والتعاون بين الوكالات المحلية والوكالات الدولية المدنية.

جرت العادة أن تتم الاعتقالات من قبل الشرطة العسكرية، لأنها هي التي لديها أفضل المعلومات الاستخبارية والمدربة على مثل هذا النوع من العمل.

إنّ الشرطة ووكالات الاستخبارات هي التي تعقبت الإرهابيين في إسبانيا، والمملكة المتحدة وأندونيسيا وباكستان.

قد تكون بضع من الدول فقط مستعدة للسماح للقوات العسكرية بالتدخل بشؤونها بهدف ملاحقه الإرهاب وغالبيتهم يمتلكون القدرة على تحمل مسؤولية هكذا مهام. وحتى ولو لم يكن بإمكانهم المقاومة، إلاّ أنهم سيحتجون على التدخل بسيادتهم.

عندما تسمح الحكومات للقوات الأجنبية بالقيام بعمليات ضمن أراضيها في ظروف حساسة سياسياً سيبقى دائماً خطر انزعاج الشعب محتملاً، وذلك كما حدث في باكستان، عندما لجأ الإرهابيون في السابق لخطف الرهائن - كسلاح رئيسي لهم- وكان التدخل العسكري كعلاج أسهل حتى ولو اضطروا لخرق حدود بعض الدول، لأن ذلك كان يُرى على أنه عمل إرهابي شديد الوضوح، والتدخل

العسكري يعتبر مقبولاً لأنه حق مشروع للدول المتدخلة بأن تنقذ مواطنيها، كما حدث على سبيل المثال حين استطاع مغاوير قوات الدفاع الإسرائيلي أن ينفّذوا عملية كوماندوز خاصة في مطار "أوغندا" وكان هدفها إنقاذ أسرى في عام 1976 وأيضاً عندما اتخذت القوات الخاصة الأندونيسية موقفاً مماثلاً في مطار "بانكوك" في عام 1981.

لكن سياسة الإرهابيين الجديدة بالضرب والهرب أو بالعمليات الانتحارية لم تُعالج بطريقة مماثلة، فالطريقة الأمثل هنا هي بمحاولة منع الهجوم قبل حدوثه، وهذا أمر صعب، لأن توقع طبيعة التنظيمات الإرهابية والخطط قد لا تكون دائماً صحيحة، لذلك، وبهدف تحقيق الحماية المثلى وإضعاف فرص الإرهابيين فقد لجأت الحكومات لتشديد المقاومة والحماية على وسائل النقل العامة، وبما أنه من شبه المستحيل إنكار علاقات الإرهابيين بعامة الشعب، فإن هذا النوع من الحماية قد أصبح مجالاً أساسياً في خطط الحكومات ضد الخطط الإرهابية.

تنوعت أساليب الحماية ولجأت الحكومات إلى المتطرفين بهدف التمويل، وأدخلت أساليب جديدة لتقوية مجالات التنقل، وطورت المهارات لمحاولة الكشف عن الخطط الإرهابية قبل حدوثها. فركّزوا على المواقع التي تعتبر مشجعة للعمليات الإرهابية، وزادوا من قدرات وأداء كاميرات المراقبة، وزادوا من الاعتقالات والحجز وذلك كسياسة لردع العمليات الإرهابية المحتملة.

أصبحت مواجهة الإرهاب أكثر استخداماً كسياسة رئيسية لبعض الحكومات، وكما هو ملاحظ جداً في الولايات المتحدة حيث عمدت حكومة "بوش" على تطوير حملة عالمية لمنع الإرهاب وقد تضمنت مجموعة من الخصال:

- **الخصلة الأولى:** تحذير الدول من النتائج التخريبية للمجموعات الإرهابية، وبمواجهة أولئك عديمي الطاعة والولاء.

ولكن النتيجة في أفغانستان كانت حرباً، ولكن ضد دول عُدّت الأقوى، وتضمّنت أيضاً ضغوطاً سياسية وتهديدات اقتصادية.

- **الخصلة الثانية:** اعترافات مناهضي الولايات المتحدة في كثير من الدول الإسلامية

بهمهم على تشجيع العمليات الإرهابية، وقد أدى ذلك إلى حملة شعبية دبلوماسية لرفع التوعية وتعديل المواقف.

- **الخصلة الثالثة:** والتي حصلت نوعاً ما بتردد، والتي ضمنت التقليل من إدخال إسرائيل في عمليات ضد الشعب الفلسطيني وذلك من أجل خفض الشكوك والكراهية الإسلامية لها.
- **الخصلة الرابعة:** وقد سعت لترقية التعاون الدولي، وحاولت تأمين المساعدة لمواجهة الإرهاب للحكومات الأجنبية.
- **الخصلة الخامسة:** وتضمنت إستراتيجيات معقدة لجعل الشرق الأوسط أكثر ديمقراطية، وحتى ولو اضطروا لاستخدام القوة، والدبلوماسية، ووسائل الضغط الاقتصادي.

لاقت بعض الخصال السابقة نجاحاً لافتاً، فقد أدت إلى حرمان تنظيم القاعدة من مركزها بأفغانستان، واستطاعت الحكومة الإسرائيلية إعادة عرض المفاوضات مع الفلسطينيين، كما شاركت العديد من الدول بحصر النشاطات بعيداً عن الجماعات المتطرفة.

ومن ناحية ثانية، فقد لاقت الدبلوماسية الشعبية نسبة أقل من النجاح، لأن الرسالة الأمريكية اعتُبرت من قبل العديد من المسلمين على أنها تخالف عقائدهم، في حين اعتبروا أن الهجوم الأمريكي على العراق هو العقدة الأكبر بجعل العالم يشك بأمريكا ويعتبرها رأس الفتنة والدولة الإرهابية الأولى في العالم، حيث صوّرت الكاميرات تفنن الجنود الأمريكيين بإهانة وتعذيب السجناء والمعتقلين في السجون العراقية، وكذلك الضغط على إيران وسورية والفلسطينيين ومعاملتهم بدونية واضحة، وأيضاً قلة احترامهم للعالم الإسلامي، وبذلك، فقد أمّنت أمريكا للإرهابيين ذريعة للتجنيد ضدها.

كانت العديد من الدول والشعوب أساساً متعاطفة مع رغبة الولايات المتحدة بالقضاء على تنظيم القاعدة، وبذلك فقد ساندت الاجتياح على أفغانستان، والحكومات الآسيوية والشرق أوسطية، وأوروبا كانوا جميعاً مستعدين على التعاون لمراقبة

obeikandl.com

وتحديد النشاطات للجماعات المشكك بها، وإلقاء القبض والحجز على المشكك بكونهم إرهابيين، ولكن كان ذلك مناسباً للعديد منهم، لأجل الاعتماد على ما سبق، فالبعض كانوا قادرين على عرض إستراتيجياتهم التي ناسبت الولايات المتحدة لمعارضة الضغط السياسي الداخلي، وبتجديد علاقات عسكرية مثيرة للجدل، ولكن المواقف الأمريكية التي تلت الهجوم على أفغانستان قد أقلقت العديد من الحكومات الإسلامية - وحتى غير الإسلامية - ومن بين تلك الدول روسيا، والصين، وألمانيا، وفرنسا حيث عارضت كل تلك الدول اجتياح العراق وذلك لكون تلك الدول لم تكن مقتنعة بأن العراق كان يشكل تهديداً حقيقياً أو خطيراً. وأن الهجوم على العراق كان هدفه الحقيقي فقط هو الاعتداء على السيادة العراقية.

كان العديد من مسؤولي الأمم المتحدة ومن أعضائها قلقين بشأن الأهداف الحقيقية لتلك العملية، وأيضاً من استعمال حكومة "بوش" القوة المفرطة، والتلاعب بالقوانين، ولكن في نفس الوقت، فقد كانت بعض الأحزاب الشرق أوسطية - نوعاً ما - مهتمة بسياسة أمريكا لفرض الديمقراطية على منطقتها.

حتى القوات العظيمة لن تكون قادرة على تشكيل بيئة إستراتيجية على صورتها إذا لم تكن تلك الصورة جذابة بالنسبة للدول والشعوب الأخرى. فالبيئة الإستراتيجية ليست بإنهاء الدولة، ولكنها اجتماع عالمي ودول ومجتمعات سيحصلون على اهتماماتهم الخاصة بشخصياتهم واتجاهاتهم وبتحويلها لمنفعتهم.

ولذلك فإن جميع الدول الإستراتيجية وحياتها العظمى تكون متأثرة بالآخرين، وبالترقيات الدائمة للتوازن وطبيعة القوة.

التوجهات الإستراتيجية:

في بداية القرن الواحد والعشرين، لم تكن أي دولة قادرة على تحدي جيش الولايات المتحدة الأميركية، ولكن بعض الدول كانت تناور لتأكيد نفوذها، وذلك باستخدام وسائل القوة الناعمة (كقوة الإعلام وسياسات الإقناع).

أصبحت الصين مؤيد قوي للأمم المتحدة، وانتقلت إلى تعزيز العلاقات مع روسيا

ودول وسط وجنوب شرق آسيا. في حين اتخذت روسيا موقفاً مماثلاً، ولكنها بدأت أيضاً بالمشاركة - بنشاط - في قضايا الأمن الشرق أوسطية، واستخدام الدبلوماسية المتعلقة بالطاقة كوسيلة لإعادة تأكيد نفوذها في أوروبا الشرقية.

وفي هذا السياق، فقد جادل الخبير والسياسي "كولين جراي" بأن الحرب الكبرى تتمتع بكونها متوقفة بسبب ذلك الوضع العالمي، حيث أن الولايات المتحدة - كقوة مهيمنة - لديها الوزن الكبير في السيطرة على هذه الظاهرة.

تُعتبر أسباب التراجع في وقوع الحروب بين الدول أكثر تعقيداً من ذلك، ولكن مع مجموعة كبيرة من العوامل المخففة وبتزامن وجودها في أواخر القرن العشرين.

وهذا يتضمن انغماس الولايات في عام 2003 في واحدة من أكثر المناطق عرضة للحروب، بالإضافة إلى التطورات المتلاحقة في أوروبا، وانتشار الديمقراطية والتجارة الحرة؛ وارتفاع التكاليف وانخفاض فائدة القوة، وتطوير الأسلحة النووية، والصياغة والقبول واسع النطاق للتخفيف من القوانين والأعراف.

وبحلول عام 2000 كانت معظم الحكومات تعتقد بإمكانية الحصول على المزيد من خلال بقائها في حالة السلم بدل لجوئها إلى الحرب.

لقد بدا - لفترة وجيزة بين نهاية الحرب الباردة وغزو العراق عام 2003 - لبعض المحللين الغربيين أن أنماط استخدام القوة يجري تحويلها عن طريق التغييرات في طبيعة الدولة.

وقد بحث الخبير السياسي والإستراتيجي "فيليب بوبيت" في تطور نظام الدولة الأمر الذي أدى به إلى الاستنتاج بأن الدول القومية - حسب تعريف الحدود الجغرافية، والقيم والمصالح الاجتماعية المشتركة، ومسؤولية الدولة عن رفاهية المواطنين - قد تم تحويلها إلى نظام السوق، حيث يكون الدور الرئيسي للحكومة بدلاً من "تعظيم الفرص الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع". ولذلك، يعتقد "بوبيت" بأن هذه العملية كانت في التدريب، وكانت لا ترحم، وكانت لتغير البيئة الأمنية العالمية.

ومثل الدولة القومية، كان لدول السوق أن تتخذ أشكالاً مختلفة: فقد تصبح تجارية مثل اليابان، أو إدارية مثل ألمانيا، أو تسكين السوق مثل الولايات المتحدة.

وهكذا، فإن كل نموذج من شأنه أن يأخذ مواقف مختلفة تجاه الفائدة المعروضة، وحيث القيم التجارية كونها دفاعية وتعتمد على الحلفاء، والإدارية كونها تعاونية وتميل نحو صنع السلام، والمخففة لتأثير السوق كونها تتدخل بصورة انتقائية، ولكنها تركز على الأخطار التي تهدد مصالحها.

توصّل "بوبيت" إلى هذه الاستنتاجات قبل أحداث الحادي عشر من أيلول - والتي بعدها - اضطر إلى تنقيح أطروحته للسماح إلى حد ما من احتمال "الحرب المصيرية" والتي وصفها بالدولة الافتراضية الجديدة لتنظيم القاعدة. ويتفق هذا الرأي مع اتجاه الولايات المتحدة للبحث عن تهديدات كبيرة.

ولكن، في المقابل فقد كان الخبير والمفكر "روبرت كوبر" قد قسم العالم إلى دول ما قبل الحداثة، والدول الحديثة ودول ما بعد الحداثة.

ولذلك، فإن معظم دول أوروبا الغربية أصبحت تُعتبر - حسب رأيه - من دول بعد الحداثة، وفي مأمن من أي هجوم اعتيادي، وتعاونية في علاقاتها، في حين أن معظم القوى - غير الغربية - مثل الهند والصين وروسيا كانت تقع في خانة الدول الحديثة، وهي مازالت مشغولة بتهديدات المصالح التقليدية وبالمصالح الوطنية، أما الكثير مما تبقّى من دول العالم، فقد بقيت في مرحلة ما قبل الحداثة، وتكافح لمجرد الوجود.

بالنسبة "لكوبر" فإن المشكلة الأساسية للنظام هي في أوروبا، وفي الاضطراب المنبثق من دول العالم الحديث. ولكن وجهة النظر الأوروبية هذه قد قدمت بسبب قربها من أوروبا، والتعرض للمشاكل من قبل عالم ما قبل الحداثة ومن قبل ثقافة الرفاهية. ومن جهة أخرى، فقد كان تحليل "كوبر" أكثر تقدماً من تحليل "بوبيت" حيث دافع عن شكل جديد من أشكال الاستعمار لاستعادة النظام في عالم ما قبل الحداثة. وفي تعليقاته تلك، فقد كتبها قبل بدء الحرب على الإرهاب والحرب في العراق، ولكن يبدو من المرجح أنه سيرى كل ذلك كدليل على وجود صراع بين عالم ما قبل الحداثة والعالم الحديث، والذي رأى أن الولايات المتحدة كما لا تزال تنتمي إليه.

لقد غطت هذه التأملات على تلك الطبيعة المتغيرة لنظام الدولة المفرط الرؤيا عن حقيقة أن قوى العولمة قد أدت إلى ظهور النزعة القومية في معظم أنحاء العالم، بما فيها الدول المتقدمة الغربية.

في حين أن كثير من العاملين في الولايات المتحدة وغرب أوروبا وأستراليا شعروا بالضعف كمرافق إنتاجية انتقلت إلى انخفاض تكلفة اليد العاملة، وتدفق الواردات الرخيصة فيها، وقد عبّروا عن مخاوفهم من وصول اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين، والذين يعتبرون أحد تجسيدات العولمة، وقد أبدوا قلقهم من انحلال ثقافاتهم من خلال الهجرة.

كانت انتقادات المطالبات بتدخل الحكومة قد رفضت كثير من الأحيان، لكونها اعتبرت نخبوية، وزادت من وتيرتها الدفاعية والمشاعر الوطنية. في حين استجابت الحكومات لمخاوف الأغلبية، والبعض منها كانت مرغمة على إبطاء أو عكس خططها لمزيد من التحرر ولتهدئة مخاوف المجتمع بأن تبدو وكأنها تقضي على الهجرة.

أما في أجزاء أخرى من العالم، فقد كان هناك تفاوت في الرضا للفوائد الغير متساوية للعولمة، والإجحاف في التجارة الحرة، والقلق إزاء تآكل الثقافات المحلية عبر نشر النفوذ الغربي وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة، وفي بعض الدول، فقد أدى ذلك إلى انتخاب حكومات ملتزمة بوضع نماذج قوية أصلية للحكم أو الإقليمية التي تهم المجتمعات المحلية. وفي حالات أخرى، فإن بعض الحكومات لم تتمكن من الاستمرار في تحقيق الرخاء لحشد التأييد الشعبي من خلال المناشدات للتضامن العرقي أو الديني. فالصين واليابان قد شاركتا في اتخاذ المواقف القومية في محاولة لتقويض تأثير الآخر دولياً وإقليمياً، في حين استغلت دول أخرى مثل إيران وفنزويلا حيث الضغط الأميركي لتحريك المشاعر الوطنية.

وكما أظهر التاريخ، فإن صعود القومية هو ظاهرة خطيرة، ولكون القومية هي شيء حصري وغالباً ما يكون عدائياً، وإنها قد تؤدي - في أحيان كثيرة - إلى إثارة المخاطر، وعلى الأخص، عندما يكون هناك قضايا متنازع عليها، مما يجعل الأمور

أكثر صعوبة، ويزيد من الضغوط للقيام بعمل عسكري أو التصميم على المقاومة. وهكذا، فإن عالم القرن الحادي والعشرين القلق، يؤكد فقط على استمرار الحاجة إلى القواعد الدولية المتعلقة باستخدام القوة. في حين أن معوقات القانون الدولي كثيراً ما تغفل عن الدافع المحيط والمرافق الإستراتيجية.

وعلى سبيل المثال: فإن القانون الذي يحظر الاعتداء على السفن التجارية في زمن السلم، قد نشأ في ظل اعتراضات من البلدان التجارية مثل الجمهورية الهولندية، والولايات المتحدة لهجمات وعمليات الحصار التي تعوق النمو الاقتصادي في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فعلى الرغم من أن السلطات البحرية لبريطانيا العظمى وفرنسا قد قاومت فكرة ضبط النفس على العمليات البحرية في زمن الحرب، وتزايد التقدير للمنافع الاقتصادية للتجارة الحرة (الإستراتيجية وحساب قوة الأرض مثل بروسيا) وقد نتج عن ذلك الموافقة على السماح بحرية الحركة دون عوائق في زمن السلم. وقد كان لهذا الاتفاق الإستراتيجي فوائد لا تحصى. كالحركة الغير المقيدة للتجارة، والتي تسمح للدول بالحصول على الغذاء، والموارد في حالات السلم، ويخفض بشدة الدوافع لاكتساب الأراضي، ويؤمن الملاحة التجارية، وبذلك أزيلت قضايا التوتر والحروب. ومن وجهة نظر أخرى، فإن محاولة تحديد استعمال القوة يرتكز على أن القوميين يجعلون من الحرب بذاتها مشكلة قائمة، بل ويسعون إليها في بعض الحالات. فقد كان تشدد القوميين هو ما واجه التدخل الأمريكي في فيتنام وأيضاً في الاجتياح السوفيتي لأفغانستان، وكما كان الحال في حروب البلقان بالتسعينيات والتي اتسمت بكونها شديدة القسوة والدموية، وأيضاً تعقد الأمور بحرب العراق، مع تعدد الديانات والقوميات، مما أدى إلى تعميق الانشقاقات والخلافات بين جاليات البلاد العربية، فقد كان هناك قومية سنية تقود للتمرد وأخرى كردية تعرقل تأسيس حالة موحدة.

إن تجربة الحرب في العراق يجب أن توضح أنه لم يعد بالإمكان تصور طبيعة الحروب أو النظر إليها على أنها مجرد قتال بين القوات العسكرية، أو حتى بين الأنظمة، لأنها تخاض بين صفوف الشعب، ونظرياً في المحاكم العامة والرأي العام

الدولي، وجسدياً في معظم حالات النزاع،ما عدا البحرية منها.

لم تكن العمليات العسكرية الموجزة كافية لإيصال أثرها السياسي المرغوب به (ونادراً ما يحصل ذلك) فقد تجد القوات المسلحة نفسها في خضم معركة طويلة ومكلفة لمكافحة مقاومة السكان، أو على الأقل ضد قوات العدو التي تستخدم السكان للتمويه والدعم، وهذا لا ينطبق فقط عليهم، كالعديد من الأفكار، بل فقط على الحروب الأهلية.

ولذلك، فمن الممكن لردة فعل حروب العصابات على الهجمات الداخلية أن تحصل خلال التدخل العسكري أو بعده، وبشكل كامل يلغي أي فائدة قد تكون تقليدية من ذلك التدخل. لقد شكّل علو شأن حرب العصابات تحدياً خطيراً للدول الراغبة باستعمال القوة ضد الآخرين، ولذلك فإنه لم يعد مجرد خطوة بسيطة لقواتهم بالقتال ضمن بيئة مأهولة بالسكان، وتطوير الاستخبارات، وقدرة المراقبة، واستقدام أسلحة عالية الأداء، أو تطوير أساليب أفضل للدفاع عن الأشخاص ضد أي هجوم. ومن هنا، فقد كانت المشكلة تكمن في أن الهدف الحقيقي لمكافحة عمليات التمرد وجب أن يكون على حساب ضرب بعض السكان القاطنين الذين تستدرجهم مجموعات حروب الشوارع لتعزيز نفوذها، والمدنيون هم من يدفع الثمن.

تشير التوقعات إلى أن السكان يجب أن يكونوا محميين من الانجذاب إلى الحرب، لأنهم يتمتعون بحال مدنية، وهم غير مقاتلين، ولديهم حقوق، ولكن تلك الحقوق قد تطورت - ولو بشكل بطيء - مع مرور الزمن بقوة القانون الدولي. ولكن يوجد هناك سبب رئيسي آخر لمعاملة المدنيين بشكل جيد، والذي عرف طويلاً قبل تأسيس المجموعات المدنية. فالموافقة المرجوة من الغالبية تعتبر ضرورية لفرض أو تعريف أي تغيرات سياسة كبيرة إلا إذا كانت الدول مستعدة للدخول بفترة طويلة من القمع والكبت.

ومن ناحية أخرى، فإن الزعماء الحاصلين على شعبية كبيرة يكون من الصعب جداً هزيمتهم - حتى لو كان ذلك باستخدام قوة تقليدية ساحقة - لكونهم غالباً ما يكونون قادرين على تأمين السلام والأمن ويحظون بمحبة وتأييد وولاء مواطنيهم

على عكس بعض الزعماء قليلي الشعبية.

وهكذا، فعلى الرغم من أن القوى الغربية - بما فيها الولايات المتحدة - استطاعت التنويه إلى خبرات سابقة بالانتصار في الحروب الصغيرة.

لقد أظهرت الحرب الفيتنامية أنه لا يمكن قمع حركات المقاومة بسهولة، كما ولا يمكن إخافة الشعب كما كانوا من قبل، ومن غير المرجح أن يودي استعمال القوة إلى نتيجة سريعة وبعيدة الأمد، كما أن تهدئة الجيش لا يمكن أن تكون مقبولة أو مفيدة.

ومن ناحية أخرى، يمكن للحكومات أن تحقق بلاء حسناً في مقاومة خصمها المسلح، ولكن سيكون هناك نقص في التروي، والصبر والموارد من أجل تنفيذ إستراتيجية الضغط، والتحمل والتحسين الضرورية لخلق سلام دائم.

لقد كان الماضي بمثابة مقدمة، ولكن لا يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بالمستقبل، ولا يمكن أن تتجزأ الحرب من محتواها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا سيكمل تطوير النمط غير الخطي على جميع الأصعدة الوطنية والدولية إلا أن تجارب الحرب في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين قدمت اقتراحات عديدة للإستراتيجيات المستقبلية.

إن التخطيط للتهديدات واستعمال القوات سيستمر بتأثره بمجموعة من الاعتبارات العسكرية والسياسية، لكنه أيضاً سيقوم على أساس من المصداقية، والالتزام والشرعية المبنية بسهولة أقل.

لم يعد المنطق الإستراتيجي يتصور أن العمليات التقليدية أو غير التقليدية أو حتى التخطيط بحزم منفصلة ومختلفة. ومن المحتمل أن يضع الصراع الأوامر المتناقضة - في آن واحد - أمام القوات المسلحة. ولذلك لابد من تطبيق الإجراءات المتخذة لتحقيق الانتصار. ومن الممكن أن يقلل ذلك من شأن الطاقات المبذولة في غيرها.

كما أنه من الممكن للمجهود التكتيكي والعملي أن لا يكون مُرحّباً بالقدرات الإستراتيجية، والتي قد تكون بدورها غير متوقعة وغير مؤكدة.

وهكذا، يعتبر التهديد السياسي، واستعمال القوة لذات الشأن قد دوّن نظرة شاملة

على النتائج ومرافقة المجهود المبذول لتطوير مؤكد مادياً كان أو سياسياً.

وأخيراً، فإن الإستراتيجيات من أجل سلام أفضل، يجب أن تعتمد على أفكار تفاوضية لامعة أو في تحقيق العدالة كشرط رئيسي.

انتهى

obeikandl.com